**المحاضرة السابعة: مراحل صنع السياسة العامة**

إن رسم وصنع السياسة العامة عملية هامة يشترك فيها العديد من الفاعلين كل حسب موقعه في النظام السياسي ليعبر عن الاحتياجات اللازمة في مجال معين أو عدة مجالات، ولتتشكل السياسة العامة في شكلها النهائي نجدها تمر عبر مراحل مهمة تأخذ اهتماما وحيزا واسعا لدى صناع القرار ومختلف تشكيلات النظام السياسي، لتتبلور في النهاية وتترجم من مجموع قرارات وقوانين ومراسيم إلى سلوكيات وديناميات مستمرة منتظمة.

 وسنتعرض ضمن هذا المطلب إلى دراسة المراحل التي تمر بها عملية إعداد السياسة العامة.

**1-معرفة وتحديد المشكلة:** تبدأ عملية إعداد السياسة العامة بمبادرة من الحكومة إثر إحاطتها علما بموقف أو مشكلة أو مسألة معينة تثير اهتماما واسعا لدى الجماهير، ويكون ذلك بواسطة مؤسسات الدولة الرسمية منها وغير الرسمية قصد معالجتها وفق منطق الاستجابة النوعية[[1]](#footnote-2)، كما لا يمكن أن نضع حلولا للمشكلة دون أن نحدد ونعرف المعلومات الكافية عنها ليتم تطويقها في حدود ما يسمح بمعالجتها، ويعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من أهم خطوات رسم السياسة العامة.[[2]](#footnote-3)

 وتعرف المشكلة بأنها: "ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو جانب الممثلين معهم".[[3]](#footnote-4)

 ويحدد لنا "**بيتر داركر"** ثلاث إجراءات أساسية لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة العامة في سبيل التعرف عليها ودراسة أبعادها من خلال ما يأتي:

* **تصنيف المشكلة**: ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة التساؤلات لتصنيف المشكلة منها: هل هي عامة متكررة يمكن مواجهتها أو حلها بطرق معهودة بناءا على بعض القواعد أو المبادئ والأساليب السابقة المعمول بها؟ أم أنها استثنائية فريدة من نوعها أو جديدة المظهر تشكل نوعا جديدا من المشاكل، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية المعمول بها.وإنما يتوجب تطوير أو بناء برنامج أو نظام جديد مخصص لها.
* **التعرف على المشكلة:** يتم وفق هذه الخطوة التعرف على ماهية المشكلة وحقيقتها أي تحديدها، حول ما الذي يجري ؟ وما الذي له علاقة فعلية بما يحدث؟ وما هو جوهر أو مفتاح المشكلة؟ وهذه الأسئلة تسمح بإعطاء تشخيص للمشكلة مع إمكانية توسيع عدد الأسئلة المفككة لسبب ظهورها.
* **تحديد الجواب على المشكلة:** أي تحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه؟ وما هو الهدف الذي يجب على هذا القرار أن يصل إليه؟ ما هي الظروف الحديثة للمشكلة؟ وما هي الشروط المحددة والواجب على القرار أو الإجراء أن يلبيها.

**2- تجميع المعلومات المتكاملة:** في هده المرحلة بتم جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات اللازمة والكافية عم المشكلة وباستخدام مختلف الأدوات البحثية والوسائل المتاحة حتى يتم تبيين كافة جوانبها وتأثيراتها وما يمكن أن تحدثه زمنيا ومكانيا للوصول بعدها إلى بناء البدائل.

 من هنا فإن عملية بلورة سياسة عامة جديدة أو لاحقة، تكفل حلا بعيدا للمشكلة القائمة تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة المعلومات الوافية والحقيقية بالكم والنوع، والتي يتمكن محلل السياسة العامة من الرجوع إليها في تحليلاته و اختياراته. وهناك أسس ثلاث يجب أن يلتزم بها محلل السياسة العامة في سبيل تمكنه، من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها وهي: [[4]](#footnote-5)

أ-التفكير العميق والدقيق والمستمر في طبيعة المشكلة والبحث عن المعلومات الكافية للتعرف أكثر عليها.

ب- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع المختصين وذوي الخبرات، لفهم أكثر للمشكلة.

ج- التحكم في استخدام المعلومات الإحصائية وطرق معالجتها والقياس الموضوعي لخاصتي الصدق والثبات لضمان فاعلية في بناء القرارات.

 ولكي نحقق الفائدة من المعلومات يجب أن تتوافر فيها الخصائص الممثلة في الموضوعية والدقة والشمولية والملائمة .

**3-ترشيح بدائل الحلول:** بعد التعرف على المشكلة وجمع المعلومات المتعلقة بها وما يمكن أن تحدث تأتي مرحلة وضع مجموعة من البدائل التي يمكنها معالجة مشكلة الدراسة ويتم ذلك وفق ما تتوفر عليه من مجموعة إمكانيات مادية وبشرية تؤهل عملية المعالجة في الوقت الذي يمكن أن تكون البدائل المتاحة تعبر عن سياسة سلبية أو ايجابية حسب واقع الظروف التي تعيشها الدولة ويعرفها صانعي القرار**.**[[5]](#footnote-6)

في الوقت نفسه تفرض هذه المرحلة على صانعي القرار ضرورة الاعتماد على الأساليب العلمية والبحثية في محاولة إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة لضمان نتائج أكثر فاعلية وأكثر قبول.[[6]](#footnote-7)

**4- اختيار البديل الأفضل:** بعد وضع مجموعة البدائل التي تملك إمكانية معالجة المشكلة يقوم صانع القرار باتخاذ القرار حول اختيار البديل الأمثل أو الأفضل المطروح من مجموع البدائل ليكون السياسة الموجهة نحو معالجة المشكلة القائمة، ويتضمن اعتماد السياسة العامة وصدرورها في الشكل القانوني الذي يكسبها الشرعية ويضفي عليها قوة الإلزام، كما أن اعتماد البديل الأفضل يتم وفق مجموعة من المعايير أهمها:[[7]](#footnote-8)

-تكلفة البديل المادية والبشرية التي يمن ان تنجم عنه عند تنفيذه.

-إمكانية استغلال مختلف الموارد المتاحة من طرف البديل وقدرته في حل المشكلة .

-طبيعة البديل أثناء عملية المعالجة للمشكلة، هل هي جزئية أم كلية .

-مدى موائمة البديل الأفضل مع السياسة العامة وتوجهات الدولة والمجتمع والمتغيرات البيئية.

-التركيز على خاصتي السرعة والتوقيت اللازمين لإظهار نتائج البديل المحتملة .

-درجة المخاطرة المتوقعة من البديل في حال عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.

وما يمكن أن نشير إليه أن النظام السياسي وتوجهاته الإيديولوجية والمتغيرات البيئية المؤثرة على سلوكه، وبالرغم أيضا من مهارة صانعي القرار وخبراته المتعددة والتي يمكن أن يجد فيها تشابها لحلول مشكلات في أزمنة سابقة، إلا انه يبقى الاعتماد على الطرق العلمية والأساليب البحثية أمر ضروريا يمنح صنعا لسياسة عامة ناجعة وفعالة.

**5- تنفيذ السياسة العامة:** يتم في هذه المرحلة نقل السياسة العامة من عملية التخطيط إلى عملية التجسيد عبر عمليات التنظيم وتحديد المعنيين بمسالة التنفيذ من مختلف هياكل الدولة على المستوى المركزي أو اللامركزي، والتنسيق بينهم عبر قنوات اتصال متعددة الشكل والنطاق لضمان أحسن تنفيذ مع تحديد ادوار القيادة عبر المستويات الهيكلية والصلاحيات التابعة وفق نطاق إشراف معتدل ومنتظم مع فرض رقابة نوعية ملازمة لعملية التنفيذ كل هذا يتمباستخدام الموارد المتاحة المادية والبشرية والتنظيمية.[[8]](#footnote-9)

 إن إقرار السياسة العامة عمل سياسي بالدرجة الأولى يتم عبر مؤسسات الدولة السياسية وتتم عبر مصادقة السلطة التشريعية عليها حتى وان كان تدخلها في رسم السياسة العامة لا يضاهي عمل وتدخل السلطة التنفيذية عند رسمها وإخراجها في شكلها النهائي، والتي يصبح لها دور ثاني وهو التنفيذ والمتابعة عبر أجهزتها إلى جانب أجهزة رقابية متعددة المشارب وتكون بهذا الشكل تأخذ دورين أساسيين وهو وضع السياسية العامة وتنفيذها.[[9]](#footnote-10)

**6- متابعة وتقييم السياسة العامة:**يعتبر التقييم مسألة احترازية تتم عبر قنوات متعددة تشرف على إدارتها الحكومة وهذا لأجل التعرف على نجاعة عملية التنفيذ ومدى تحقيق الأهداف المرجوة من البديل الأفضل الذي يعبر عن السياسة، والتقييم يأخذ شكلين الإيجاب والسلب مع اعتماد صورة متنوعة للرقابة المتمثلة في الرقابة القبلية والآنية والبعدية، هذا كله لضمان التطبيق الجيد والمحكم لمضمون السياسة المرسومة

 ويلاحظ في تقييم عملية تنفيذ السياسات العامة، أن التنفيذ يتأثر بالصراع أو الإجماع على أهداف السياسة وغاياتها. فالسياسات التي تتطلب تغيرات درامية وضخمة تثير الصراع على الأهداف بين الإطراف والسياسات التي تتطلب تغيرات طفيفة تثير الإجماع.[[10]](#footnote-11)

ويعمل التقييم أيضا على إعادة النظر في مضمون السياسة المتبعة بتقويمها أو إزالتها واستبدالها بسياسة جديدة تواكب معالجة المشكلة وتحمل معايير الكفاءة والفعالية، ويكون ذلك بناءا على معلومات وإحصائيات كافية تكون كردود عكسية من البيئة، أو من طرف الحكومة عند معرفتها بوجود إختلالات في طبيعة السياسة.

1. - مبروك ساحلي، ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 65. [↑](#footnote-ref-2)
2. - ثامر كمال محمد الخزرجى، مرجع سبق ذكره، ص ص 162، 163. [↑](#footnote-ref-3)
3. - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78. [↑](#footnote-ref-4)
4. - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 101. [↑](#footnote-ref-5)
5. - أحمد مصطفى الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 258. [↑](#footnote-ref-6)
6. - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 102. [↑](#footnote-ref-7)
7. - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 169. [↑](#footnote-ref-8)
8. - كمال المنوفي، أصول تحليل السياسة العامة، القاهرة: دار الجلال، 2009، ص 54. [↑](#footnote-ref-9)
9. - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 170. [↑](#footnote-ref-10)
10. - كمال المنوفي، نفس الممرجع السابق، ص ص 58، 59. [↑](#footnote-ref-11)